



2013 / 1 / 18

رقم: 01 / 2013

قرار

بناء على المبادئ الدستورية التي أقرها الدستور المغربي فيما يتعلق بحقوق وواجبات منظمات المجتمع المدني، وبخاصة ما ورد في الديباجة وما نصت عليه الفصول 1 و 12 و 14 و 15 و 139؛

وبناء على التوجيهات السامية الواردة في عدة خطب لجلالة الملك محمد السادس، التي أكد فيها على تعزيز مكانة وأدوار منظمات المجتمع المدني في أورشال التنمية والإصلاح المجتمعي؛

وبناء على مضامين البرنامج الحكومي ذات الصلة بوضع السياسات العمومية وتنفيذها والذي يلتزم بالعمل المندمج والمتكامل، واعتماد المقاربة التشاركية؛

واستنادا إلى اختصاصات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ومهامها في التنسيق بين البرلمان والحكومة من جهة وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، ودور الوزارة في إطار تفعيل الديمقراطية التشاركية والسهر على تعزيز حكامه منظمات المجتمع المدني وتتبع ومواكبة نشاطها؛

وانطلاقا من محاور الخطة الاستراتيجية للوزارة في علاقاتها مع المجتمع المدني للسنوات 2012-2016 التي حددت فيها الوزارة التوجّهات والخطوط العريضة لمبادئ ومتطلبات تنفيذ سياساتها المتعلقة بتنزيل المبادئ الدستورية الخاصة بوظائف وأدوار منظمات المجتمع المدني، والتي تستهدف بناء تجربة مغربية رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية؛

وحيث إن مبادئ الديمقراطية التشاركية تقتضي إشراك منظمات المجتمع المدني في بحث وتحديد قواعد وآليات مشاركة هذه المنظمات في تنظيم المبادرة التشريعية و تعزيز الدور الرقابي للمجتمع المدني ومساهمة المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للدولة وفق المعايير الدولية المتعارف عليها؛

لهذه الاعتبارات جميعها، قررت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني إطلاق حوار وطني حول "المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة" بهدف تبادل الآراء وتقديم الاقتراحات لتحديد قواعد وآليات تنزيل المبادئ الدستورية الخاصة بوظائف وأدوار المجتمع المدني، قدمت أرضيته بالمجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 30 ذو الحجة 1433 الموافق ل 15 نونبر 2012؛

يشارك في هذا الحوار الوطني القطاعات الحكومية المعنية وممثلون عن البرلمان والمؤسسات الدستورية وخبراء أكاديميون وفعاليات مدنية، وتعترم الوزارة السهر على أن يجري الحوار الوطني باستقلالية كاملة وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها في تدبير الاستشارات العمومية، ويقتصر دور الوزارة على تسهيل فعاليات الحوار وتوفير الدعم اللوجستي والتنظيمي.

وتتوخى الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني أن تكون النتيجة النهائية لهذا الحوار الوطني اعتماد ميثاق وطني للديمقراطية التشاركية واقتراح مشاريع نصوص تشريعية تنظم الحق في تقديم الملتزمات التشريعية والعرائض الشعبية وتحدد كفاءات مساهمة منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والمجتمع المدني

إمضاء : الحبيب شوباني